



رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبِي  
زَوْجَنِي ابْنَ أَخِيهِ، يَرْفَعُ بِي خَسِيسَتَهُ، فَجَعَلَ الْأَمْرَ  
إِلَيْهَا، قَالَتْ: إِنِّي أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ  
أَنْ يَعْلَمَ النِّسَاءُ أَنْ لَيْسَ لِلآبَاءِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ.

(ابن ماجه/ نكاح/ قال في مصباح الزجاجة: رجاله ثقات،  
رواه البخاري).

فَالَا سْتِثْمَارُ يَدُلُّ عَلَى تَأْكِيدِ حَقِّ الْاِخْتِيَارِ  
لِلنِّسَاءِ، وَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا، لِذَا يَحْتَاجُ الْوَلِيُّ إِلَى  
صَرِيحٍ إِذْنِهَا، وَالتَّصْرِيحِ مِنْهَا بِالْمُؤَافَقَةِ، لِإِثْمَامِ  
صِحَّةِ إِجْرَاءَاتِ الْعَقْدِ.

فَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثًا يَرْفَعُهُ:  
«الْأَيُّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي  
نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا» (أخرجه مسلم في النكاح).





أَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ عَائِشَةَ أُمَّ  
 الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، حَدِيثًا تَرْفَعُهُ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ  
 بغيرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ (ثَلَاثًا) وَلَهَا مَهْرُهَا  
 بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَإِنَّ السُّلْطَانَ وَلِيٌّ  
 مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ».

- وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا». بِمَعْنَى: صَمَّتُهَا  
 عَنِ الْجَوَابِ، فَإِنْ قَالَتْ بَعْدَ الْعَقْدِ: لَمْ أَعْلَمْ أَنَّ  
 الصَّمْتَ إِذْنٌ مِنِّي بِالْمُوَافَقَةِ، قَالَ الْجُمْهُورُ: لَمْ  
 يَبْطُلِ الْعَقْدُ بِذَلِكَ. (الفتح ٩ / ١٩٣).

- وَالْأُمَّهَاتُ يُسْتَأْمَرْنَ فِي بَنَاتِهِنَّ، كَمَا جَاءَ عَنِ  
 ابْنِ عُمَرَ يَرْفَعُهُ: «أَمِّرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ». (أخرجه  
 أبو داود في سننه).

قِيلَ: لَيْسَ لِلْأُمِّ أَمْرٌ، وَلَكِنْ لَتَسْتَطِيبَ نَفْسُ سَهْنٍ.  
 (انظر الأم للشافعي).



